

الاقتصاد الرأسمالي كعلاقة عضوية بين الليبرالية الاقتصادية والليبرالية السياسية في النموذج الغربي

Capitalist economy as an organic relationship between economic liberalism and political liberalism in the Western model

رباعي أمينة

جامعة الجزائر 3، (الجزائر)، arabahi@yahoo.com

تاريخ النشر: 2020/04/18

تاريخ قبول النشر: 2020/02/23

تاريخ الإستلام: 2019/04/15

الملخص:

إن العولمة ليست ظاهرة بلا جذور، بل هي التطور حتمي للنظام الرأسمالي أين لا تتدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية ولا تكون إلا دولة رفاه، وأن مصالح الأفراد لا تتعارض مع بعضها البعض، كما أنها لا تتعارض مع مصلحة الجماعة ولذلك يتعين على الدولة أن لا تتدخل في الشؤون الاقتصادية، ولا يكون تدخل الدولة إلا فيما يخص حماية الأفراد وصيانة حقوق الملكية، وعليه يحتاج هذا المقال في موضوع الاقتصاد الرأسمالي كعلاقة عضوية بين الليبرالية الاقتصادية والليبرالية في النموذج الغربي.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد؛ الرأسمالية؛ الليبرالية؛ النموذج الغربي.

Abstract:

Globalization is not a phenomenon without roots. Rather, it is the inevitable development of the capitalist system where the state does not interfere in economic affairs and is nothing but a welfare state, and that the interests of individuals do not contradict each other, nor do they conflict with the interest of the group and therefore the state must not interfere in Economic affairs, and state intervention is only in relation to the protection of individuals and the maintenance of property rights, and accordingly this article argues in the subject of capitalist economy as an organic relationship between economic liberalism and liberalism in the Western model.

Keywords: economy; Capitalism; liberalism; Western model.

مقدمة:

بدأت طريقة الإنتاج الرأسمالية تفرض نفسها على نحو متسع في أوروبا مع انفجار الثورة الصناعية منذ منتصف القرن الثامن عشر، تلك الثورة تعني تطور التوسع الصناعي، ووصوله إلى تحقيق التصنيع واسع النطاق للاقتصاد القومي وبناء الأساس الصناعي، وقد فضل كل من أرون (Aron) وبارسونز (Parsons) استعمال المجتمع الصناعي بدلا من المجتمع الرأسمالي.

لنبدأ بسؤال عن خصائص الصيغة الرأسمالية لعملية التصنيع، نجد أنفسنا مدعوين للإشارة إلى السمات التي تتعلق بتراتبية المجموعات وتمفصل المؤسسات، وكان سبنسر (Spencer) يواجه المجتمع الصناعي - ذلك المجتمع الذي يسيطر عليه المنتجون، على غرار أتباع سان سيمون (Saint Simon) - والمجتمع العسكري،

حيث يسيطر المحاربون ليس فقط العسكريون ولكن رجال سلطة الدولة القمعية والزجرية، وإذا كان سان سيمون قد تنبأ بوصول المنتجين والتجار الى قمة التفرع الاجتماعي. ولكن تراتبية هذا الصعود لا يمكن أن يستمر إلا إذا استندت إلى تنسيق مؤسسي يضمن للرأسماليين عددا معينا من الامتيازات، وبالنظر إلى الكتلة الغربية، يطرح سؤال ملح: في أي سياق برزت الظاهرة الثقافية في الحضارة الغربية؟ ولماذا أصبحت ذات مدلول وقيمة كونية؟

1 - تطور مفهوم الليبرالية:

لقد توصل الليبراليون في الغرب عبر مسالك تاريخية إلى بناء دولة محدودة متممة بالاستقلال الذاتي النسي للدايرتين الروحية والثقافية (علمانية الدولة في الصيغة الفرنسية) وبتمايز ثلاثي سياسي وإداري واقتصادي. إن الليبرالية ايدولوجيا اقترنت بالثورة الصناعية في القرن 17، تحكم على نوعية التنظيم الاجتماعي بواسطة اتساع الدائرة التي يعترف بها للمبادرة وللاستقلال الذاتي للأفراد، إذ هي مجمع من التوجهات النظرية والعملية تشكلت خلال العملية التاريخية للعلمنة وتخصص السلطة السياسية، إذ كان النزاع عميقا وطويلا بين التقليد الليبرالي والسلطات الدينية. فقد طالب الليبراليون الدولة الامتناع عن وضع سلطتها المدنية تحت تصرف الكنيسة (فصل الدين عن الدولة)، وعدم تدخلها في الشؤون الاقتصادية (تحرير الاقتصاد)، أما الليبرالية من الناحية السياسية كانت تهدف إلى إقامة حكومة برلمانية، وإلى تأكيد حرية الصحافة والتعبير، وحرية العبادة وإلغاء الامتيازات الطبقية. وفي مرحلة متأخرة قيام أحزاب ليبرالية كما في إنجلترا تشمل منح حق التمثيل السياسي لجميع المواطنين.

ولأن مبدأ الحرية أو غاية الحرية تمثل نقطة الانطلاق في الفكر الليبرالي لدور الدولة يركز على هذا المبدأ. فالدولة في المفهوم الليبرالي لا تنشأ لتدافع عن، وتنشر نموذجا معينا للسعادة والفضيلة، ولكنها تنشأ لتدافع عن حرية الفرد في إتباع أسلوب حياة الذي يراه مناسباً له، ولتضمن التعايش السلمي بين الأفراد في المجتمع، وعليه فهي مسئولة عن سن القوانين التي تحفظ الحقوق والحريات وتضمن بيئة مستقرة تسمح لأفراد المجتمع أن يحققوا غاياتهم بدون تدخل الدولة.⁽¹⁾

ولأن المفكر الليبرالي لا يهتم بمسألة الغايات أو الأهداف التي يتطلع لها الأفراد فإن اهتماماته تنحصر على مسألة الحقوق التي تضمن الحريات وترجم هذه عمليا في عدة قوانين أو مبادئ دستورية، التي تنص على حرية الفكر والاختيار والتجمع، ومنه فالليبرالية هي قاعدة قانونية تعترف بحريات وحقوق معينة للفرد خاضعة لسيطرة الحكومة (المدنية: حرية التصرف في ممتلكاته) والحقوق الدينية (حرية ممارسة العبادة) والحقوق السياسية

(1) - دينا شحاتة، "الليبرالية: نظرة نقدية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 132، أبريل 1998، ص. 47 - 49

كحرية المواطن من سيطرة الحكومة. أما الديمقراطية، فهي الحق المعترف به من الجميع لكافة المواطنين في إشراكهم ومساهماتهم في ممارسة السلطة السياسية (المشاركة السياسية).

2 - مفهوم الديمقراطية:

تنتمي كلمة الديمقراطية إلى المصطلح الإيديولوجي، ولكنها ذات محتوى تحليلي كذلك، يؤكد المكان الذي يحتله في مصطلح الفلاسفة وعلماء السياسة وعلماء الاجتماع، ويرجع أصل مفهوم الديمقراطية إلى العهد الإغريقي، وهي تعني حكم الشعب نفسه بنفسه وهي مرتبطة بالمشاركة السياسية. ويقارن بأنجمان كونستا Benjamin Constant الديمقراطية المباشرة لأنثينا بالديمقراطيات الغربية التي هي تمثيلية وتعددية، تتميز بتقسيم متقدم جدا للعمل وبوجود مجتمع مدني⁽²⁾، إنها مفهوم عملي وعقلاني للديمقراطية على الطريقة الإنجليزية، ويمكننا إضفاء سمة الليبرالية على المفهوم الذي يدافع عنه كونستا الذي يستند إلى النموذجين الإنجليزي والأمريكي.

إن الديمقراطيات، إذا نظرنا إليها من وجهة نظر تراتبية القيم نجدها محكومة بالتعبير الثلاثة للشعار الفرنسي - حرية، مساواة، إخاء -

أ- مبدأ الحرية:

تعطي الديمقراطية الليبرالية الأولوية للحرية التي تفهم على أنها استقلال وعدم تدخل السلطة في دائرة المصالح الخاصة، إلا بدافع من المنفعة العامة المعترف بها شرعا وبصورة متناقضة، وتقوم حرية الاقتصاد عند الكلاسيك على المبادئ التالية:

- أن مصالح الأفراد لا تتعارض مع بعضها البعض، كما أنها لا تتعارض مع مصلحة الجماعة ولذلك يتعين على الدولة أن لا تتدخل في الشؤون الاقتصادية. ولا يكون تدخل الدولة إلا فيما يخص حماية الأفراد وصيانة حقوق الملكية، فان السياسة الاقتصادية تقوم على أساس حرية العمل وحرية التجارة المرتكزة على مبدأ آدم سميث Laissez faire, laissez passer.

- أن المنافسة الحرة كفيلة بتحقيق ما أسموه بالثمن العادل Bon prix، وهو الثمن الذي يحقق للبائعين ربحا معقولا من وجهة نظر المستهلك.⁽¹⁾

(2) - بودون وف. بوريكو، "المعجم النقدي لعلم الاجتماع"، ترجمة سليم حداد، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ديوان المطبوعات الجامعية، بيروت، 1986، ص.ص. 310 - 315.

(3) - خليل أحمد خليل، "تاريخ الأفكار السياسية"، كتاب الفكر العربي 8، معهد الإنماء العربي، الطبعة الأولى، بيروت 1984، ص.ص. 163 - 164.

فالمنافسة وحرية التجارة هو لب الحياة الاقتصادية ومحركها بالدرجة الأولى لصالح المستهلكين والشركات على حد سواء، فعن طريق المنافسة يصبح المستهلكون أكثر قدرة على الحصول على المنتجات والخدمات ذات الجودة وبأفضل الأسعار، وعن طريق المنافسة أيضا تكون ثمة حوافز حقيقية للمنتجين تدفعهم إلى زيادة الإنتاج وتطوير التكنولوجيا الخاصة بهم وتحسين جودة إنتاجهم وخدماتهم.

إن المنافسة تحفز على الابتكار وتخفيض الأسعار وتشجع تحسين الجودة وتزيد من خير المجتمع، وعليه تحدد الحريات الاقتصادية التي تحققت في الغرب فيما يلي: وقف التدخل الحكومي، حرية التجارة الداخلية والخارجية، روح المبادرة وحرية التصرف في الممتلكات الفردية، وحرية التعاقد مع الغير، أما الحرية السياسية فيراها مونتسكيو أنها مضمونة من خلال فصل السلطات، كما أنها مرتبطة ارتباطا وثيقا بالقانون، لأن الحرية تفهم على أنها الحق في فعل كل ما تسمح به القوانين، وعليه فقد ظهرت الليبرالية حسب الصيغة الشهيرة لمونتسكيو "السلطة تضع حد للسلطة"، وإن تشكيلة الوسائل المستعملة للوصول إلى هذه الغاية متنوعة جدا، وما البرلمانية سوى إحدى هذه الوسائل. وهنا يتميز النموذج البريطاني عن غيره من النماذج الغربية، أما الليبرالية الفرنسية فترتكز على مبدأ الفصل بين السلطات.

إن مراقبة السلطة بكل أشكالها هي الوجه البارز في الايدولوجيا الليبرالية. وتتراوح التدابير الدستورية من الفصل الجامد تقريبا بين السلطات على الطريقة الأمريكية إلى رجحان واضح للأكثرية البرلمانية على الطريقة الانجليزية. ولكنهما يشتركان في بعض السمات التي تتعلق بطرق مراقبة المحكومين للحكام.

فلقد اختلف علماء القانون الدستوري حول تحديد وظيفة الدستور ما بين اتجاه يرى أن الدستور قد وضع لكي يبين حدود السلطات، واتجاه آخر يقول إن الدستور قد وضع لضمان الحقوق والحريات العامة. وبالنظر إلى تطور موجة الحرية التي انتشرت في إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة، يتبين أن الدستور قد ارتبط بقضية الحقوق والحريات العامة، وأن تنظيم الفصل بين السلطات ليس إلا نتيجة لتلك الحقوق والحريات العامة التي يتمتع بها المواطنون، كما أن العقد الاجتماعي الذي نادى به جان جاك روسو في فرنسا بين السلطة والشعب قد تراضوا فيما بينهم على إعطاء السلطة حقوقا في مواجهة أفراد الشعب من أجل خدمة الشعب، وتحقيق النظام والأمن فيما بينهم.⁽¹⁾

إن التمييز بين الليبرالية الاقتصادية والليبرالية السياسية، يتجاهل الترابط بين هذه الجوانب المختلفة، المتكاملة في التراث الليبرالي. وغالبا ما تنقلص الليبرالية إلى صيغة "دعه يعمل، دعه يمر". إن المجتمعات التي تكون حريات الأفراد فيها مضمونة فعليا بواسطة شرعة الحريات، وبواسطة المراقبة القضائية على الإدارة والمراقبة البرلمانية

(1) — أحمد فتحي سرور، "العالم الجديد بين الاقتصاد والسياسة والقانون"، دار الشروق، الطبعة الثانية، مصر 2005، ص. 231.

على السلطة التنفيذية، يمكن أن تتضمن درجة عالية من تدخل السلطات الإدارية في إنتاج الثروات وإعادة توزيع العائدات أو المبادلات مع الخارج، الاقتناء، والعمل وحرية المشاركة السياسية... إلخ

إن ما يؤمن الترابط بين الليبرالية الاقتصادية والليبرالية السياسية هو تصور للفرد وحقوقه، محددة بالترابط مع حقوق الدولة، تنطلق من المؤسسات المكونة للمجتمع المدني: العائلة والملكية الخاصة والسوق، فالفرد باعتباره زوجا ومالكا ومنتجا حر في إنجاز عدد معين من النشاطات على أساس شرطي المبادلة والمشروعية، وتكون الدولة ضامنة للعقود وتؤمن للمالكين التمتع الهادئ بأموالهم، فهي ليست حارسا فقط وإنما وسيط وحكم كذلك.

ب - مبدأ المساواة:

المساواة تعني غياب الامتيازات حيث تقيم بمقدار ما تظهر أنها شرط مساعد لتحقيق الاستقلال الشخصي والسيادة الشخصية، أو أنها الحالة الاجتماعية المميزة لأصحاب الكفاءات التي تقتزن بها بشكل طبيعي. أما المساواتية فهي إيديولوجيا تقيم مجتمع معين بواسطة العلاقة بين المساهمات والمكافآت التي تقوم بين الأفراد.

فهي من بين القيم الداخلة في صيغة المشروعية القائمة في المجتمعات الصناعية. وهنا يرى دي توكفيل أن الأوضاع القانونية للأشخاص أصبحت متساوية مع تصفية الإقطاع، وهكذا اعترف للأفراد بأنهم على قدم المساواة في الحقوق السياسية. ثم يعطي حق الانتخاب لكل الرجال ثم لكل البالغين في الجنسين. وفي مرحلة ثالثة، عندما أصبحت المجتمعات الغربية أكثر إنتاجية وأكثر غنى.

وعليه أصبحت الفوارق القصوى بين الوفرة والحاجة مندثرة. ثم التفاوت في المشاركة في المنافع العامة مثل التربية والصحة، وفي مختلف جوانب الحياة الاجتماعية، قد تقلص إذ أصبح الجميع في المجتمعات الغربية تطمح إلى التمتع بنفس الثروة الثقافية.

فالمساواة تعتبر بأنها المساواة في الفرص، أي غياب الامتيازات والمعوقات، إذ أن شروط الانطلاق القائمة بالنسبة للمتنافسين ينبغي أن تكون متساوية، كما أن الحقوق لها سمة إلزامية بمعنى أن الأفراد الذين أنشئت لأجلهم ليس لديهم حرية رفضها.

فالتعليم الإلزامي حتى سن معينة قانونا، ومنع العمل زيادة على الساعات المحددة قانونا، هما على الأرجح مبررين: الأول لاعتبارات المنفعة العامة (من المفيد للدولة أن يذهب الأطفال إلى المدرسة حتى سن السادسة عشر للحد من نسبة الأمية) والآخر لاعتبارات تتعلق بشروط المنافسة المشروعة في سوق العمل.

ج- مبدأ الأخوة:

الأخوة وتعني وجود جماعة متضامنة سياسياً، فتقيم بمقدار ما ينجم عن الاحترام للأفراد المتساويين والأحرار. ويؤكد كارل دوتش على أهمية الإحساس بالجماعية كشرط للاندماج الاجتماعي. ويركز جورج بوردو على فكرة الحق حيث يرى أنه لا وجود للمجتمع دون هدف يرسخ عبر الولاء الروحي، تعايش الأفراد الذين يجمعهم. ودون وعي واضح إلى حد ما لهذا الهدف ثمة جمع فوضوي وليس مجتمعا. ومن ثم يحدد هذا الإدراك للغاية المشتركة توافقاً ضمناً يولد من تلاقي التمثيلات الفردية لصورة معينة للمستقبل الجماعي.⁽¹⁾

إن فكرة الحق التي يدافع عنها بوردو تعني فكرة ما عن نمط معين لتنظيم الحياة العامة وفقاً لقواعد موضوعية مسبقاً، إنها فكرة خاصة بنظام للحقوق والواجبات تعطي للعلاقات الاجتماعية نسقها الخاص، إنها فكرة البناء العائلي وكذلك طرق المبادلات التجارية، إنها فكرة ما يتوجب على الفرد للمجتمع وما يمكنه أن يتوقع من المجتمع. باختصار أنها فكرة هذه الشبكة من علاقات الترابط والاستقلال النسبي التي يعطي تنظيمها الشكل الخاص بالجماعة (كم من القواعد الأخلاقية والدينية، وحتى قواعد السلوك الاجتماعي، تطرح أوامر مماثلة لتلك التي تعلنها قواعد الحق: لا تقتل، احترم مقتني غيرك، ساعد قريبك أو مواطنك في حالة الخطر... إلخ) إنها قواعد تلزم الفرد ولكنها تتعلق بالجماعة، والروح الجماعية.

ففي مجتمع فردي، منظم وفقاً لمبدأ تقسيم العمل، يتحكم التوافق والاختلاف في بعضهما البعض. حيث حساب الربح والخسارة أو المبدأ النفعي يطغى على إدراك الفرد لمصلحته الذاتية لصالح ضرورة تعاونه مع الغير لأجل مصلحته الخاصة بالذات (أي الإدراك بضرورة التعاون). عندما يزيد نتاج عمله، بفعل التنظيم الجماعي لجهود الجماعة، تزايد حصة كل منتج وتقل تكلفته (مبدأ التكاليف النسبية لريكاردو).

ولا يمكن أن تتحقق المبادئ الثلاث إلا بضمان حق المواطنة، فالقيمة المتزايدة التي وضعت على البعد الاقتصادي والاجتماعي للحياة العامة، بالإضافة إلى التأكيد الأكبر على المصالح الذاتية ومتعة الفرد النابعة من المنطق الإنتاجي، غالباً ما تضعف العلاقات السياسية وروح المواطنة.

ويبدو أن مبرر الدولة الحديثة يكمن أكثر في قدرتها على توفير الرفاهية المادية للشعب من خلال الإنتاج وحوالات دولة الرفاه، وهنا يسود المنطق التجاري على حساب منطق المواطنة. لذا يرى هيجل أن المجتمع المدني هو الحيز الاجتماعي والأخلاقي الواقع بين العائلة والدولة وهو مجتمع الحاجة والأنانية.

وهذا التطور العام تعززه عوامل أوروبية بحتة، فدولة الرفاه تقوم بدور كبير جداً في أوروبا أكثر من غيرها. والمواطنة القومية أو الكلاسيكية ليست جوهر وإنما بناء تاريخي ارتبط بتطور الدولة الحديثة في أوروبا.

(1) — جورج بوردو، "الدولة"، ترجمة سليم حداد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، بيروت 2002، ص. 56

وقد قامت شرعية الدولة القومية الديمقراطية الكلاسيكية التي ولدت في إنجلترا ونادت بمبادئها الثورتان الأمريكية والفرنسية، على فكرة المواطن. وهي شرعية يحددها عدد من الحقوق والمسؤوليات التي يضمنها القانون وبقراءها. فجميع المواطنون يتمتعون بالحقوق نفسها وعليهم أن يفوا بالالتزامات نفسها ويخضعون للقوانين نفسها، دون أي اعتبار للعنصر بمفهومه الاجتماعي، أو للنوع، أو للانتماء لجماعة تاريخية أو عرقية بعينها، أو للدين، أو للصفات الاجتماعية أو الاقتصادية، وأيا ما كانت الكنسية التي ينتمون إليها، وتعلق المجتمعات الديمقراطية بالتقاليد الفردية بشكل قوي إلى حد ما، وبالتقاليد المشتركة نفسها، حيث الاتجاه الديني (اليهودي - المسيحي في أوروبا وأمريكا) له أهمية خاصة.

ففكرة المواطنة هو تصور الفرد للحرية والمساواة وهي القيم المؤسسة للفكرة الديمقراطية الحديثة في الغرب، فالمواطنة تحدد مجموعة من الحقوق والواجبات المتبادلة داخل مجتمع الدولة القومية: "المواطنون محقون في مطالبتهم الدولة بأن تحترم حقوقهم، لأن الدولة محقة في مطالبتها للمواطنين بأن يفوا ببعض الالتزامات" وهي بذلك ترتبط ارتباطا وثيقا بحقوق الإنسان.

ويتحدد مفهوم حقوق الإنسان بمفهومين، الأول: "حقوق الحرية" الذي يضمن حقوق المواطنين في مواجهة السلطة الدولة بكفالة حرياتهم في التفكير أو التعبير أو الاجتماع أو العمل أو التجارة، وهي الحقوق التي لخصت في المادة 9 من الدستور الفرنسي لسنة 1791: "ينبغي أن يحمي القانون الحرية العامة والفردية من قهر المحكومين."

أما المفهوم الثاني فهو "حقوق المطالبة" فيحدد حقوق الأفراد في الحصول على الخدمات من الدولة: الحق في فرصة العمل، الرفاهية المادية، التعليم الجيد، ووقت الراحة. وعلى عكس حقوق الحرية فإن هذه الحقوق تقتضي تدخل الدولة لكي تقيّد الفرد.⁽¹⁾

وحسب وجهة نظر الكلاسيك تعتبر حقوق المطالبة التي لا خلاف على معناها وقيمتها، شروطا للممارسة حقوق الحرية والمواطنة، وجلي إن المواطنة نفسها تطورت خلال القرنين الماضيين حيث ازداد التأكيد على حقوق المطالبة، وقد ترسخ بصورة مطردة: نتيجة للإجراءات التي اتخذت عقب ثورات 1848، ومن خلال قوانين حماية العمال في بداية القرن العشرين، وبإقامة دولة الرفاه بعد الحرب العالمية الثانية، وأخير بقوانين الاتحاد الأوروبي.

3 - الديمقراطية الليبرالية كرابط عضوي:

(1) - دومنيك شنابر، "الجدل الأوروبي بشأن المواطنة"، ترجمة أحمد محمود، الثقافة العالمية، العدد 89، يوليو - أغسطس 1998، ص.ص 41 - 58

وأول ما ظهرت الديمقراطية الليبرالية في القرن السابع عشر وتحديدًا في مرحلة الرأسمالية الصناعية، وكان منشؤها في الغرب، لكن مجتمعات أوروبا الغربية لم تستطع المحافظة عليها والتمسك بتزعمها لها، فوجدت الولايات المتحدة مكانتها ولذلك باتت الديمقراطية الليبرالية تقترن بالولايات المتحدة.

ويذهب روبرت كونكست إلى أنه في داخل الغرب، كانت الجماعة الناطقة بالإنجليزية (بريطانيا - الولايات المتحدة) هي بالأساس التي قادت وحافظت على الوسطية بين الفوضى والاستبداد.⁽²⁾

فوزن الحركة الطهرية واضح جدا في تكوين المؤسسات الديمقراطية الأمريكية. ولقد شدد دو تكفيل على أن مستوطني ماي فلاور May Flower كانوا حجاجا قرروا تأسيس مجتمع مطابق لتعاليم الإنجيل وسط عزلة العالم الجديد*. وقد حلل ماكس فيبر في كتابه "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية" ذلك التطابق بين "الأخلاق" الكلفينية* و"روح" الرأسمالية والذي أثبتته سومبار Sombart أن الأخلاق الكلفينية كان دورها الرئيس لليهود السيفارديين المطرودين من قبل الملوك الكاثوليكين الذين يعتقدون بأنهم ضحايا الاضطهاد⁽¹⁾، وهكذا كانت هامشية البروتستانت واليهود وتماسك مجموعاتهم المنتشرة في أوروبا هي التي جعلت من الهجرة إلى أمريكا بمثابة "أرض الميعاد"، كما أظهر ماكس فيبر مساهمة البروتستانت القوية في ملكية الرمايل وفي الإدارة وفي ملاك كبار المستخدمين داخل المؤسسات الصناعية والتجارية الحديثة، لذا نشأت علاقات بين روح الحياة الاقتصادية الغربية وبين الأخلاق العقلانية لدى البروتستانتية النسكية.⁽²⁾

ومن خلال كتب ماكس فيبر ودوركايم، فإننا نعثر على توتر واضح لدى ماكس فيبر عن المفارقة التي تجمعها الطهرية، حيث تجمع بين الطاعة والخضوع - حيال القانون الإلهي - ومن جهة ثانية بين التجديد والابتكار في الأشياء الإنسانية. ونعثر على نفس التوتر في القيم الفردية حسب دوركايم بين روح النظام وروح الاستقلال.⁽³⁾

(2) - تيموثي جارتون آش، "هل بريطانيا أوروبية؟"، ترجمة: بدر الرفاعي، الثقافة العالمية، العدد 112، مايو - يونيو 2002، ص. 20 - 35.
* ظهر تأثير الطهرية في الخطابات السياسية لرؤساء أمريكا في مبادئ ولسون، وخطاب الرئيس الأمريكي الحالي بوش جنيور أثناء تأدية اليمين الدستوري لولاية ثانية يوم 22 جانفي 2005، حيث قال إن حرية الولايات المتحدة يجب أن تكون حرية في العالم، وهذا واجب إلهي أنزله من السماء إليكم. وقد برر من قبل حربه في العراق على أنه واجب إلهي.

* - نسبة جون كالفين Jean Calvin مؤسسة الحركة الإصلاحية بفرنسا وسويسرا حيث أنشأ في هذه الأخيرة حكومة تيوقراطية، وتعتبر الكلفينية Calvinisme واللوثرية Luthéranisme أهم فروع البروتستانتية المنتشرة في فرنسا، إنجلترا وهولندا وأمريكا الشمالية بفضل الهجرة والحركة التبشيرية المرتكزة على **Les uns au salut, des autres à la damnation**

(1) - بودون وف. بوريكو، "المعجم النقدي لعلم الاجتماع"، المرجع السابق، ص. 317 - 318.

(2) - ماكس فيبر، "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية"، ترجمة: محمد علي مقلد، مركز الإنماء القومي / مشروع مطاع صفدي للمباني III، بيروت دون تاريخ نشر، ص. 9 - 10

(3) - بودون وف. بوريكو، المرجع السابق، ص. 453.

غير أن تنظيم المؤسسة الرأسمالية تنظيماً عقلانياً على أساس حساب الربح في سوق منتظمة لا على أساس الظروف اللاعقلانية أو السياسية التي تتم فيها المضاربة، ليس هو الخصوصية الوحيدة في الرأسمالية الغربية، فلم يكن ذلك ممكناً من دون عاملين أساسيين: فصل العمل المنزلي عن المؤسسة، وهو الذي ساد في الحياة الاقتصادية الحديثة، والمحاسبة العقلانية وهي مرتبطة به ارتباطاً وثيقاً.

إن قوة الديمقراطية الليبرالية هي الاعتدال، حيث تقوم على توازن السلطات بواسطة الكوابح والتوازنات، وبتعدد الضمانات والهيئات ووسائل المراجعة، ومنه يوصي الليبراليون بالمجالس التمثيلية.

4 - من الاقتصاد الصناعي إلى العولمة:

عندما يقال أن "العالم قرية صغيرة" فإن الأمر لا يتعلق بعبارة ملقاة بعفوية، إذ أن نهاية القرن العشرين تتزامن مع بزوغ ظاهرة جديدة "العولمة" كامتداد لعمليات التدويل الاقتصادي، والتي أفرزت بدورها دعوة كونية حول العولمة.

فمفهوم العولمة هو أحد تلك المفاهيم متعددة الأوجه التي تستعصي على الباحث تحديدها بدقة، ففي كل مرة تقارب ذلك المفهوم سيتعين النظر إلى السياق الذي سيتم فيه استخدامه. فالعولمة من منظور الباحث الاقتصادي تختلف كثيراً عن الطريقة التي يمكن لباحث سياسي أن يتناول بها التعبير. الشيء الذي يجعلنا نطرح أسئلة كثيرة تستوجب الإجابة ولو أن الضبابية على المفهوم تبقى قائمة: ما هي على وجه التحديد هذه الظاهرة؟ هل العولمة ظاهرة تقنية محايدة؟ وبالتالي يرتبط تشكيلها وتغيرها في عمليات التقدم العلمي والتكنولوجي العاصف والسريع في الظروف الراهنة؟ أم أنها درجة متطورة من التدويل بالمعنى الواسع؟ هل فعلاً تتضمن زيادة التجانس أم تعمق الفوارق والاختلافات؟ ما الذي يجعل العولمة تستحوذ على حيز كبير من الاهتمام؟ ولكن يجب أن نأخذ في الاعتبار التالي:

1- نواجه ارتباكاً في تأصيل الظاهرة، لأن العولمة ليست نتاجنا.

2- إننا الطرف المعلوم فيها

3- ما يحدث في العالم يستغرق سنوات طويلة حتى يصل إلينا.

4- حينما يصل، يصل إلينا مشوهاً وبدرجات مختلفة.

بالنسبة لعولمة الاقتصاد الذي يعرفها جوردون لاكسر Gordon Laxer بأنها " تدويل الإنتاج، وتوافق الأذواق والمعايير وحركية رأس المال المتزايدة تزايداً كبيراً، وتحرير الاقتصاد، والاتجاه نحو الثقافة العالمية الكونية، وتناقص الدولة القومية"⁽¹⁾ فإنه أثار اهتمام عدة باحثين طوال فترة التسعينيات والتي ما زالت تثير الجدل.

وبأسلوب مشابه وصف جيمس ميتلمان James Mittelman العولمة بأنها " إعادة تنظيم المكاني للإنتاج، واختراق الصناعات للحدود، وانتشار الأسواق المالية، وتفشي السلع الاستهلاكية والهجرات السكانية الضخمة." وينتهي إلى أن مفهوم العولمة يجمع بين العديد من مستويات التحليل: الاقتصاد والسياسة والثقافة والايديولوجيا.

وفي تعريف آخر فإن مفهوم العولمة أنها "زيادة درجة الاعتماد المتبادل ما بين المجتمعات الإنسانية من خلال عمليات انتقال السلع ورؤوس الأموال وتقنيات الإنتاج والأشخاص والمعلومات"⁽²⁾. وفي تعريف آخر يذهب إلى نفس الاتجاه "تعني العولمة حركة اندماج أسواق العالم التجارية والاستثمارية، وسرعة انتقال الأموال واليد العاملة والثقافات والتكنولوجيا، بفضل ثورة المعلوماتية والاتصالات، الأمر الذي يزيد من فعالية قوى السوق العالمية على مستوى العالم بأكمله، كما يعزز دور الشركات الرأسمالية الدولية متعددة القوميات على حساب سيادة الدولة."⁽³⁾

فالأغلبية الذين كتبوا عن العولمة يعرفونها باعتبارها زيادة هائلة في حجم المعاملات الدولية. ويركز معظمهم على الزيادة في التبادلات الاقتصادية كالتدفقات التجارية أو المالية أو الاستثمارية، أو على نقل المعلومات والأفكار والثقافة المتصلة ببعضها التي تحركها التكنولوجيا⁽⁴⁾.

ويحدد المفكر العربي سمير أمين الحالة الجديدة بداية مرحلة تاريخية انطلقت خلال 1989-1991 من خلال الاخفاق التام المزودج لطموحات أنظمة وبلدان الشرق "الاشتراكية" وأنظمة الجنوب "الاستقلالية الوطنية" ويتوالد عهد جديد "عهد السوق" سماها "بالامبريالية الجديدة"⁽¹⁾.

(1) -توما جيه بيرستيك، " العولمة باعتبارها نمط تفكير في الكيانات المؤسسية الفاعلة الكبرى"، في نجى وودز، "الاقتصاد السياسي للعولمة"، ترجمة أحمد محمود، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة رقم 575، الطبعة الأولى القاهرة 2005، ص. 193

(2) - عبد الأمير السعد، العولمة... مقارنة في التفكير الاقتصادي"، في سمير أمين وآخرون، " العولمة والنظام الدولي الجديد"، سلسلة كتب المستقبل العربي 38، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت ديسمبر 2004، ص. 82

(3) - عصام نعمان، " مواجهة الهجوم الأمريكي الصهيوني في سياق مشروع نخضوي عربي"، المستقبل العربي، السنة 29، العدد 337، مارس 2007، ص.ص. 64-77.

(1) - عصام نعمان، مرجع سابق، ص. 194

(2) - انظر :

- هالة مصطفى، " العولمة... دور جديد للعولمة"، مجلة السياسة الدولية، العدد 134، أكتوبر 1998، ص.ص 43-47.

لذا يرى إبراهيم أبراش⁽²⁾ أن الكلمة تعني وضع الشيء على مستوى عالمي، أو تعميم خاص وطني ليصبح عالميا. أو هي تسعى لإزالة الحدود والموانع ما بين الدول للسماح بحرية الأفكار والثقافات والأموال والسلع من دون قيود تفرضها السيادة الوطنية أو الخصوصيات القومية.

والتداخل بين الاقتصاد والسياسة والثقافة يجعل للدارس لظاهرة العولمة أن يفترض أن من يتحكم بالاقتصاد العالمي سيكون معنيا بعولمة ثقافته وقوانينه وأنماط سلوكه لتسهيل انتشاره وتغلغله الاقتصادي، ومن تصاحب الحديث عن العولمة الاقتصادية بالحديث عن العولمة الثقافية والعولمة السياسية (تعميم الديمقراطية) والعولمة القانونية (على مستوى القانون الدولي العام وتأسيسي شرعية دولية جديدة وعلى مستوى القوانين الداخلية، أي القانون الخاص: في الاقتصاد والتجارة وحتى التشريع في مجال الأحوال الشخصية)، وهنا الذي يمتلك الاقتصاد لا يعني أن ثقافته أفضل أو قيم أفضل، فالأمر يتعلق بالإمكانات وليس بالأفضلية.

وكعملية تفكيكية لمصطلح العولمة، نستطيع تمييز خمسة أنواع من الأفكار حول العولمة هي:

أولاً: يساوي كثيرون بين مصطلح "العولمة" و"التدويل" internationalization، من هذا المنظور يكون الوضع الكوني هو ذلك الذي يتميز بالتفاعل والاعتماد المتبادل المكثفين بين وحدات الدول.

ثانياً: يفهم معلقون كثيرون كلمة "العولمة" على أنها تعني "تحرير التجارة"، وفي هذا الاستخدام تشير الكونية إلى عالم "مفتوح" تنتقل فيه الموارد إلى أي مكان لا تعوقها القيود التي تفرضها الدول من الحواجز التجارية وقيود رأس المال وتأثيرات السفر.

ثالثاً: يفهم محللون كثيرون "العولمة" على أنها تستلزم "التعميم" univeralization وفي هذه الحالة تكون الظاهرة "الكونية" ظاهرة موجودة في أنحاء العالم كافة.

رابعاً: يستخدم بعض المراقبين مصطلح "العولمة" كمرادف للغربة westernization أو الأمركة Amercanization وفي هذا السياق تنطوي الكونية على فرض البنى الحديثة وخاصة بالشكل الاستهلاكي الأمريكي.

خامساً: يعرف بعض الباحثين العولمة على أنها "عدم الارتباط بالأرض deterritorialization وهنا ينظرون إلى العلاقات الكونية على أنها تشغل مساحة اجتماعية تتجاوز الجغرافيا الإقليمية.

ويمكن تصنيف مدرستين للتفكير: مدرسة التفكير التقني للتحويلات، ومدرسة المراحل التطورية لنمط

الإنتاج.

- سعيد الصديقي، " الإقليمية والتحديات الجديدة"، المستقبل العربي، العدد 332، أكتوبر 2006، ص.ص 120-132.
(2) - إبراهيم أبراش، " في عصر العولمة تتجدد تساؤلات عصر النهضة"، المستقبل العربي، السنة 29، العدد 337، مارس 2007، ص.ص 6-46.

1 - مدرسة التفكير التقني للتحويلات:

تركز على أطروحة الانتقال من المجتمع الصناعي إلى المجتمع المعلوماتي. فقد برز مفهوم العولمة بالأساس في البداية في مجال الاقتصاد وكننتاج للثورة العلمية والتكنولوجية، التي مثلت نقلة جديدة لتطور الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الثورة الصناعية التي ميزت القرنين السابقين 19 و20. فالثورة الصناعية بشكلها التقليدي ظهرت في منتصف القرن الثامن عشر في إنجلترا ثم أوروبا حيث أدى التطور في استخدام الطاقة (البخار والكهرباء) إلى تغيير جذري في أسلوب وقوى وعلاقات الإنتاج. واستمرار التطور التكنولوجي وثورة المعلومات والاتصالات.

والاقتصاد الحديث أصبح يعتمد بدرجة كبيرة على المعلوماتية مقارنة بالاقتصاد القديم الذي كان يعتمد على الموارد، فمصادر قوة الدولة لم تعد تلك المصادر التقليدية، كالموارد الطبيعية، الموقع الجغرافي، المساحة، عدد وبنية السكان، والعقيدة الوطنية ونوع القيادة، بل أصبحت مصادر جديدة هامة في تحديد القوة وهي التعليم والتكنولوجيا والتطور الاقتصادي⁽¹⁾، وترى سوزان سترانج Sausan Strange أن: "النظام الدولي المعاصر يولي أهمية بالغة لمصادر القوة، وأن السلطة الآن تتحول من يدي الأغنياء من حيث رؤوس الأموال وحتى الأغنياء من حيث الموارد الطبيعية إلى الأغنياء في المجال التكنولوجي والمعلوماتي".⁽²⁾

وفي هذا الصدد يرى توفلر Alevin Toffler أن العامل « K » أي أن المعرفة « Knowledge » هي أساس القوة. فالأغنياء في التكنولوجيا والمعلوماتية هم المسيطرون على الساحة الاستراتيجية نظرا لتقدمهم العسكري الهائل. أي أن العولمة في جوهرها درجة متقدمة من المجال التقني. ويصبح العالم مرتبط بما يقرر في وادي السيليكون Silicon Valley وهو موطن ثورة الكمبيوتر.⁽³⁾ ففي المجال التكنولوجي هناك ثورة في علوم المواد حيث تستخدم مقادير متناقصة من الموارد الطبيعية التي سقطت من المعادلة التنافسية، فامتلاكها ليس هو السبيل لأن يصبح بلد ما غنيا، وعدم امتلاكها ليس حائلا لأن يصبح البلد غنيا، فاليابان لا تمتلكها ولكنها قوة تكنولوجية واقتصادية والأرجنتين أو السعودية أو الجزائر تمتلكها ولكنها ليست غنية ولا قوى تكنولوجية.⁽¹⁾

(1) - Joseph. S. Nye. JR, « **Le leadership américain : quand les règles du jeu changent** », Presses Universitaires de Nancy, 1992, P.23

(2) - Jean Guellec, « **Relations internationales : Naissance du troisième millénaire** », Ellipses, Editions Marketing 1994, P.24

(1) - هانس بيتر مارتين، هارالد شومان، " **فخ العولمة: الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية** "، ترجمة عدنان عباس علي، سلسلة عالم المعرفة، العدد 238، الكويت، أكتوبر 1998، ص 22

(2) - رباحي أمينة، " **التكتلات الاقتصادية الكبرى في "النظام الدولي الجديد": دراسة مقارنة بين أوروبا الموحدة والنافتا** "، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية (غير منشورة)، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، الرباط، أكتوبر 1999، ص.31-32.

ويتحدد مضمون العمولة من خلال عمليات مثل " المنافسة، الابتكار، والتحديث " من خلال ثلاث عمليات:

- 1- نمو وتعميق الاعتماد المتبادل بين الاقتصاديات الوطنية.
- 2- وحدة الأسواق المالية.
- 3- تعميق المبادلات التجارية في إطار نزاعات قواعد الحماية وعليه اقتصاد العمولة هو "اقتصاد الخدمات".

علينا أن نشير إلى الملاحظات التالية:

1. تركيز أطروحة الانتقال من المجتمع الصناعي إلى المجتمع المعلوماتي على بعد واحد "دور التكنولوجيا".
فالفجوة التكنولوجية بين وادي السيلكون وباقي العالم، ستجعل 358 الأكثر ثراء في العالم يسيطرون على عدد سكان العالم الباقين.
2. تركز الأطروحة على بعد واحد "دور التكنولوجيا" في التطور الاجتماعي، بمعزل عن العلاقات الاجتماعية المختلفة ولاسيما علاقات الإنتاج والبنية المجتمعية.
3. القول بأن مضمون العمولة يتحدد من خلال " المنافسة، الابتكار والتحديث " غير مفهوم، فقد كان المركب الثلاثي أساس الثورة الصناعية الأولى

2 - مدرسة المراحل التطورية لنمط الإنتاج

أما هذه المدرسة فمضمون أطروحتها أن ظاهرة " العمولة " هي بداية عولمة الإنتاج، فتوسيع سوق الدول الصناعية لاستيعاب المنتجات الحديثة وهي المرحلة التي عرفت بمجتمع الاستهلاك Consumer Society الكبير، ذلك أنها:

1- المرحلة الراهنة تعبر عالميا عن كونها تحول رأسمالي عميق.

2- هذا التحول الرأسمالي العميق أصبح اليوم يمس الإنتاج لا التبادل.

بهذا التحول الرأسمالي دخلت الرأسمالية مرحلة جديدة، حيث أصبح تسليع كل شيء ممكنا، وتكون العمولة قد رسلت العالم على مستوى العمق بعدما رسملته على مستوى السطح. أي إعادة صياغة مجتمعات الأطراف مجددا في عمقها الإنتاجي، والانتقال من التداول إلى الإنتاج لا يعدو كونه حالة من حالات نشاط الشركات

المتعددة ١ وبالتالي فالعولمة ليست فقط نتاج تطورات تكنولوجية معلوماتية واتصالية، وهي ليست مرتبطة حصراً بعمليات رسملة العالم على مستوى العمق بل هي نتاج سياسات وخيارات محددة للشركات المتعددة الجنسية، فالعولمة هي آخر مرحلة من مراحل الرأسمالية، لأن التشكيلة العولمية الناشئة في ظل نمط الإنتاج الرأسمالي لا تعدو كونها تشكيلة رأسمالية. أي أن العولمة موجودة في جذور النظام الرأسمالي، بل هي المرحلة الراهنة من مراحل تطور النظام الرأسمالي حسب جونatan فريدمان ورونالد روبرتسون، فيستخدم مصطلح العولمة في المجال الاقتصادي لبيان ثلاثة ضغوط على الدولة، وهي ضغوط القدرة التنافسية في أسواق السلع والخدمات الدولية وتعدد جنسيات أنظمة الإنتاج وتكامل الأسواق المالية.

والسؤال فيما إذا كان هذا ينطبق هذا أيضاً على منتجات الدول الجنوبية التي لا تعرف طريقاً إلى أسواق الدول الشمالية، بينما المنتجات الشمالية، بحجة العولمة، تلقى رواجاً كبيراً. فهل العولمة أسلوب جديد تستعمله الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة على الأسواق العالمية؟

5 - العولمة وقضية الملكية:

لقد أدت العولمة إلى تنوع في أشكال وأنماط الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وقد سيوع هذا النظام للملكية الخاصة إلى تركيز رأس المال العالمي Concentration du Capital International بين أيدي قليلة من الشركات العالمية الكبرى على حساب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وأدى تحيز التجارة والاستثمارات على مستوى عالمي وما صاحبه من فتح للأسواق، وإلى ظهور تجمعات اقتصادية ومالية كبيرة اتخذت أنماطاً وأشكالاً جديدة في مجال الإنتاج والتسويق، وتبعاً لذلك تغيرت القوانين الدولية المتعلقة بملكية المؤسسات، ويمكننا أن رصد حالتين لنظام الملكية الاقتصادية الخاصة في عصر العولمة:

- **الحالة الأولى:** تتمثل في انتشار حركة اندماج وابتلاع Fusion- acquisition الشركات الاقتصادية والمالية على نطاق عالمي وهي مصاحبة لاقتصاد الشبكات Economie des réseaux وهو اقتصاد يعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصال وعلى المهارات وعلى الذكاء البشري والصناعي في آن واحد.

- **الحالة الثانية:** تتعلق بنظام ملكية الأوراق المالية والأسهم الذي أعطى نفوذاً واسعاً لأسواق الأوراق المالية العالمية في توجيه الدورة الاقتصادية العالمية، وبالتالي في التأثير في نشاط المؤسسات المنتجة للثروة. مما ساعد على هيمنة الرأسمال العالمي.

وفي ظل العولمة غيرت الشركات المتعددة الجنسية أنماط استثمارها استجابة لثلاثة عوامل هي:

1- امتيازات الشركات التنافسية أو المتعلقة بالملكية.

2- امتيازات الدول التنافسية أو المتعلقة بالموقع.

3- الأساليب التي تنسق بها الشركات امتيازاتها المتنقلة المتعلقة بالملكية مع امتيازات الدول الثابتة المتعلقة بالموقع.

6 - عناصر الاقتصاد الرأسمالي العالمي:

حسب ولاشتاين أن الاقتصاد العالمي يتميز بثلاثة عناصر هي:

***السوق العالمية الواحدة:** تقوم الاقتصاد العالمي على سوق عالمية واحدة، وهي سوق رأسمالية، والإنتاج في هذه السوق موجه بالدرجة الأولى نحو التصدير وليس للاستهلاك المحلي. بمعنى أن المنتجين لا يستهلكون ما ينتجون لا يستهلكون ما ينتجون من سلع وإنما يسوقون هذه السلع في السوق العالمية. وبذلك تصبح السوق الرأسمالية هي المؤسسة الوحيدة التي تحدد فيها أسعار السلع، التي تخضع لمبدأ المنافسة بين المنتجين، وعليه فالنظام الاقتصادي العالمي هو اليوم نظام واحد تحكمه أسس عالمية مشتركة (الليبرالية)، وتديره مؤسسات وشركات عالمية ذات تأثير في كل الاقتصادات المحلية.⁽¹⁾

***نظام متعدد الأطراف:** مع التسليم بوجود سوق عالمية واحدة، فإن هناك نظاما سياسية متعددة كضرورة للمنظومة الاقتصادية الكبرى. فمنذ فترة طويلة سيطر الرباعي (الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، اليابان وكندا) على منظمة الغات وبعدها المنظمة العالمية للتجارة، ترى أن في التحرير متعدد الأطراف فائدة لكل الدول، إلا أنه يبقى على الحماية في القطاعات مثل الزراعة وصناعة النسيج.

وبعولمة الليبرالية فإن الانفتاح وتعددية الأطراف جزء أساسي من العملية نفسها. حيث تزداد تعددية الأطراف قوة وعمقا بينما يندمج المزيد من الدول في الاقتصاد العالمي وتتقارب المزيد من الأسواق لتصبح سوق موحدة.

وتواجه تعددية الأطراف تحديا من مجموعة أخرى من القوى. فقد باتت الترتيبات التجارية أكثر عرضة للتغيرات والأزمات من ناحية أسعار الصرف والاستثمار الأجنبي وتدفق رؤوس الأموال.

***المنظومة الثلاثية:** يرى ولاشتاين أن عمليات الاستغلال الجارية عبر الاقتصاد العالمي تعمل دائما في صيغة ثلاثية الأطراف، وفي حالة عدم التوازي وعدم التكافؤ يصبح المجتمع العالمي ساحة مواجهة وصراع بين طرفين اثنين. ففي التوازنات الكبرى يظل العالم مقسم إلى دول غني ومتطورة جدا ودول فقيرة ومتخلفة جدا. وعليه وجود الاقتصاد العالمي المتواصل يرجع إلى نجاح جماعات حاكمة للحفاظ على وجود طرف ثالث لتخفيف حدة

(1) - عبد الخالق عبد الله، " العولمة: جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها"، عالم الفكر، السنة 28، العدد 2، أكتوبر - ديسمبر 1999، ص.ص 67-

التوتر والصراع. فتلعب الطبقة الوسطى في المجتمعات في خلق توازن بين طبقة رأسمالية وطبقة عمالية. ومن منظور عالمي فإن النزوع الاستقطابي للعملة المعاصرة يتسم بعدم الاستقرار في المدى المتوسط بالنظر إلى تآكل الطبقة الوسطى. وهنا يرى ولارشتاين أن قبول جماعات إثنية وسطية من قبيل ما يسمى "الفقراء البيض Poor whites" تحرص عليه الطبقات الحاكمة لضمان الاستقرار والتوازن داخل المجتمعات التعددية.

7 - أبعاد العملة: يمكن أن نحدد ثمانية أبعاد للعملة⁽¹⁾:

العملة المالية: وتشير إلى الاندماج الكامل للأسواق المالية، وتصف السوق المالية العالمية المتعامل بها في المدن المالية عبر العالم على مدى 24 ساعة يوميا. وحركية واسعة للاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقات التمويل الدولي. وتتميز العملة المالية الشاملة بتزايد السرعة والكمية والانتشار الجغرافي وأثرها التمويل الدولي، أي خلق ما يمكن تسميته بحق "النظام المالي الكوني".

العملة التكنولوجية: وتصف المجموعة المترابطة من تكنولوجيات الكمبيوتر والاتصالات وعمليات ربطها بالأقمار الصناعية والتي نجم عنها انضغاط الزمان/ المكان، والانتقال الفوري للمعلومات عبر العالم. فهي تصنف هذه العملة بالسرعة والضخامة " السريع يأكل البطيء " و "الضخم يدمر الصغير" بمعنى « Get big or get out »

العملة الاقتصادية: وتصف نظم الإنتاج المتكامل الجديدة التي تمكن الشركات الكونية من استغلال المال والعمل عبر العالم على اتساعه. فنظام الاقتصاد العالمي World economy الذي يعتمد الإنتاج الرأسمالي ومعياري الإنتاج بوصفه رأس مال. والمنافسة بين وحدات الإنتاج تحدد وفق أحوال السوق. وهنا لا وجود لسلع أقل جودة، ويتم مكافحة الإغراق. وعليه فهي تشير إلى الاندماج الكامل للاقتصاد وتآكل القيود المكبلة لحركة السلع والعمل، كما أنها تشير إلى تدفقات رأس المال ونظم الإنتاج والأسواق وأنماط التبادل للسلع والخدمات وتقسيم جديد للعمل.

العملة الثقافية: إن تأثير العملة على تغير حياة الناس وأذواقهم في أنحاء العالم وتؤثر في ثقافتهم وقيمهم. وتعني نظم الاتصال الجديدة أن الإعلام والموسيقى والكتب والانترنت والأفكار والقيم الدولية يمكن نشرها جميعا بطريقة كونية وفورية بالفعل. وينتج هذا ما يمكن وصفه بأنه ثقافة كونية. وتشير إلى استهلاك المنتجات الكونية عبر العالم، وتعني ضمنا في أكثر الأحيان التأثير المهيمن كما في تعبير Cocaolaization وعالم ماك McWorld. وما الليبرالية الثقافية وتعميم ثقافة حقوق الإنسان تشكل تراثا إنسانيا عالميا لا تحده حدود جغرافية معينة.

العملة السياسية: في حالة تشكل النظام السياسي الكوني ستصبح الحدود أقل أهمية بكثير، ففي النظام القديم كانت الدول ذات السيادة تتفاعل مع بعضها البعض طبقا لقواعد اتفقت عليها باعتبارها دولا، أما في النظام

(1) - بيتر تيلور، كولن فلنت، " الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر: الاقتصاد العالمي، الدولة القومية، الخليات"، ترجمة: عبد السلام رضوان، اسحق عبيد، الجزء الأول، سلسلة عالم المعرفة، يونيو 282، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت 2002، ص.ص. 19-20.

السياسي المتشابك الجديد فالنفوذ والنشاط السياسييين يمتدان عبر حدود الدول القومية. فقد ظهرت قضايا كونية تقتضي تنسيق السياسات على مستويات تتعدى الدولة القومية، وهي تشمل انتشار الليبرالية الجديدة المؤيدة لخفض إنفاق الدولة، والتحرير التشريعي، والخصخصة، والاقتصاد المفتوح بوجه عام، وقضايا حقوق الإنسان. فلم يتم القضاء على الدولة بل تم إعادة ترتيب أدوارها واختصاصاتها.

العملة البيئية، تساعد هاجس المحافظة على قدرة كوكب الأرض على البقاء كوكب حي، أمام التطور التكنولوجي والصناعي، والسعي لعملة سياسية خضراء وهي محاولة للحفاظ على النوعية الحيوانية والنباتية أمام تصاعد التلوث البيئي وانقراض بعض أنواع الحيوانات والأسماك الضرورية للتوازن البيئي.

العملة الجغرافية: وتتعلق بإعادة تنظيم الحيز والمساحة في الكوكب بإحلال الممارسات المتعدية للدولة القومية محل الممارسات الدولية في عالم تذوب فيه الحدود بصورة متزايدة وتصبح بذلك قرية عالمية أو تكوين مدن عالمية.

العملة السوسولوجية: وهي إقامة مجتمع عالمي واحد أو كل اجتماعي مترابط يتجاوز حدود المجتمعات القومية. وتكوين مجتمع مدني عالمي. أي محاولة تنميط المجتمع الدولي بنمط واحد وهو الديمقراطي الليبرالي. واعتبار الفرد محور أساسي واجتماعي واقتصادي للمجتمعات الرأسمالية، فمن خلال عملة ثقافية مرتكزة على ثقافة حقوق الإنسان التي كفلت حقوق وحريات الأفراد في كافة المجالات مثل الفكر والتعبير والسلوك والحرية الشخصية وغيرها مما يدخل في نطاق الحريات، التي أدت إلى نشر قيم التعددية، والتسامح، والحرية والمساواة وقبول الآخر.

هذه الأبعاد الثمانية مترابطة بطرق عديدة ومعقدة في حياتنا بوصفنا عاملين، ومستهلكين، ومستثمرين، وناخبين، ومشاهدين. فالعملة شملت أربع مجالات على نحو متواز وهي: الاستثمار والصناعة والمعلومات والأفراد، وتؤثر مباشرة على المجالات الأخرى. فالاستثمارات لم تعد مقيدة بالجغرافيا والحدود، والتصنيع أصبح عالميا مع نمو دور الشركات المتعددة الجنسية، ومع توزيع قدراتها الإنتاجية في أقطار متعددة. والمعلومات أصبحت الآن بسهولة وبتكاليف قليلة من خلال الانترنت، ويمكن نقلها بتكلفة متواضعة وخلال وقت قصير من جزء من الكرة الأرضية إلى جزء آخر، والأفراد أصبحوا أقل فأقل مرتبطين بالمكان الذي ولدوا فيه، من خلال تحرير أكبر لتنتقل الأفراد وحراك أكبر للقوى العاملة، وفي الاقتصاد المعولم فإن النقود تشبه السلع تباع تحت علامات تجارية مسجلة كما يرى الاقتصادي روبرت ألبرت Robert Albert أن الدولار وكوكا كولا كليهما اسمان تجاريان حيث يقول: " ينتج كل بنك مركزي علامة النقد التجارية الخاصة به... وكل نقد قومي منتج مختلف... وكل بنك مركزي لديه استراتيجية تسويق لتقوية الطلب على علامة تجارية بعينها من النقد"⁽¹⁾، وبسبب تكنولوجيا المعلومات وتحرير

(1) — بنجامين جي كوين، "النقد في عالم معولم"، في نجي وودز، "الاقتصاد السياسي للعملة"، ترجمة أحمد محمود، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة رقم 575، الطبعة الأولى القاهرة 2005، ص. 126.

الاقتصاد، فإن حركة رأس مال أصبحت أكبر بكثير، مما أعطى قوة لأصحاب رأسمال للضغط مباشرة وغير مباشرة على الحكومات من أجل إجراء إصلاحات اقتصادية أو مالية محددة، وهكذا فقد خلقت العولمة توجهات عامة في مجال المالية العامة للعديد من دول العالم، ومن أهم هذه التوجهات⁽²⁾:

1 - تقييد مستويات الضرائب المحلية بسبب الخوف من فقدان الاستثمار الأجنبي، والتحول من الضرائب المباشرة التصاعدية التي تسعى لتحقيق عدالة في توزيع الدخل إلى الضرائب غير المباشرة والتنازلية التي تستهدف استقطاب رأس المال الأجنبي.

2 - تزايد الضغوط لتخفيض عجز الموازنة، مما يعني تخفيض الإنفاق الحكومي بشكل عام، والإنفاق الاجتماعي بشكل خاص.

3 - تحول الدعم الحكومي من العمل إلى رأس المال.

لقد أوضحت سوزان سترانج كيفية دفع عولمة الأسواق العالمية المتزايدة الحكومات إلى نوع جديد من المنافسة الجيوبوليتيكية، وهي المنافسة من أجل حصص السوق العالمية باعتبارها أضمن وسيلة لتحقيق ثروة أكبر. وفي الأخير نستطيع أن نقول أن العالم متوجه أكثر غياب الحدود ويعود الفضل إلى التكنولوجيا، وعليه نستعير من كيني شي أوهمي⁽³⁾ المفاتيح الأساسية الأربعة للعولمة وهي الاتصالات، ورأس المال، والشركات والمستهلكين. فالاتصالات تعتمد على غياب الحدود، حيث انفتحت الأسواق الداخلية، التكنولوجيا الحديثة تلغى أسلاك الهاتف وكلفة تركيبها وصيانتها. واستعمال الهاتف النقال خارج حدود الدولة وأزيل حاجز الاتصالات. كما أن الانترنت تجاوزت الدبلوماسية التقليدية، إذ أصبح الفرد الاتصال بالجامعات الأجنبية دون قيود، وبشكل رأس المال المفتاح الثاني، وهو أيضا يستفيد من عالم بلا حدود، بحيث يشهد العالم تدفقات مالية بسرعة بفضل الاستثمار الأجنبي. كما استجابت الشركات المفتاح الثالث بنجاح للاقتصاد العابر للحدود وتوسيع حركتهم والاستغناء عن أسسها الوطنية، أما بالنسبة إلى المفتاح الأخير، المستهلكين، فقد جعله عنصر الاقتصاد العالمي اللامحدود. ويسمح الانترنت للمستهلكين مقارنة المنتجات والأسعار وتسهيل الاختيار المبني على المعلومات، كما تسمح برامج الدفع عبر بطاقة الائتمان شراء المنتج، صناعته وتسليمه.

الخاتمة:

(2) - عبد الرزاق فارس الفارس، " العولمة ودولة الرعاية في أقطار مجلس التعاون"، المستقبل العربي، السنة 26، العدد 302، أبريل 2004، ص. 55-75.

(3) - كيني شي أوهمي، "الاقتصاد العالمي المرحلة الثالثة؟ تحديات وفرض في عالم بلا حدود"، ترجمة: مركز التعريب والترجمة، الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، لبنان 2006، ص. 44-45.

ولا يسعنا إلى الإشارة أن العولمة ليست ظاهرة بلا جذور، بل هي التطور حتمي للنظام الرأسمالي أين لا تتدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية ولا تكون إلا دولة رفاه، أن مصالح الأفراد لا تتعارض مع بعضها البعض، كما أنها لا تتعارض مع مصلحة الجماعة ولذلك يتعين على الدولة أن لا تتدخل في الشؤون الاقتصادية، ولا يكون تدخل الدولة إلا فيما يخص حماية الأفراد وصيانة حقوق الملكية، فإن السياسة الاقتصادية تقوم على أساس حرية العمل وحرية التجارة المرتكزة على مبدأ آدم سميث *Laissez faire, laissez passer*. أن المنافسة الحرة كفيلة بتحقيق ما أسموه بالثمن العادل *Bon prix*، وهو الثمن الذي يحقق للبائعين ربحاً معقولاً من وجهة نظر المستهلك. فالمنافسة وحرية التجارة هو لب الحياة الاقتصادية ومحركها بالدرجة الأولى لصالح المستهلكين والشركات على حد سواء. فعن طريق المنافسة يصبح المستهلكون أكثر قدرة على الحصول على المنتجات والخدمات ذات الجودة وبأفضل الأسعار. وعن طريق المنافسة أيضاً تكون ثمة حوافز حقيقية للمنتجين تدفعهم إلى زيادة الإنتاج وتطوير التكنولوجيا الخاصة بهم وتحسين جودة إنتاجهم وخدماتهم. إن المنافسة تحفز على الابتكار وتخفيض الأسعار وتشجع تحسين الجودة وتزيد من خير المجتمع.

وعليه نحدد الحريات الاقتصادية التي تحققت في الغرب فيما يلي: وقف التدخل الحكومي، حرية التجارة الداخلية والخارجية، روح المبادرة وحرية التصرف في الممتلكات الفردية، وحرية التعاقد مع الغير. كما أن العالم الثالث يبقى خارجها لأنها ظاهرة تاريخية موضوعية ناتجة عن ثورة الاتصالات والطبيعة التوسعية للإنتاج الرأسمالي، بينما العالم الثالث الذي بقي يراوح في المراحل الأولى للثورة الصناعية مازال بعيداً جداً عن الوصول إلى الركب المتقدم، فهو أصغر بكثير لكي يواجه الأكثر ضخامة، ونموه أبطئ بكثير حتى يلتحق بالسرعة، وإنتاجه يبقى أقل جودة حتى يستطيع ولوج الأسواق.

قائمة المراجع:

1 - بالعربية:

- الكتب:

- أمين (سمير) وآخرون، "العولمة والنظام الدولي الجديد"، سلسلة كتب المستقبل العربي 38، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت ديسمبر 2004.
- أوهمي (كينيشي)، "الاقتصاد العالمي المرحلة الثالثة؟ تحديات وفرص في عالم بلا حدود"، ترجمة: مركز التعريب والترجمة، الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، لبنان 2006.
- انمار (لطيف نصيف جاسم)، "العالمية الجديدة: المرجعية، الأهداف، والوسائل"، المكتبة الثقافية، الطبعة الثانية، القاهرة 2002.

- بودون (وف. بوريكو)، "المعجم النقدي لعلم الاجتماع"، ترجمة سليم حداد، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ديوان المطبوعات الجامعية، بيروت، 1986.
- بورديو (جورج)، "الدولة"، ترجمة سليم حداد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، بيروت 2002،
- تيلور (بيتر)، فلنت (كولن)، "الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر: الاقتصاد العالمي، الدولة القومية، الخليات"، ترجمة: عبد السلام رضوان، اسحق عبيد، الجزء الأول، سلسلة عالم المعرفة، يونيو 282، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت 2002.
- الجميل (سيار)، "العولمة الجديدة والجال الحيوي للشرق الأوسط: مفاهيم عصر قادم"، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، الطبعة الأولى، بيروت 1997.
- حشيش (عادل أحمد) وآخرون، أساسيات الاقتصاد السياسي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت 2003
- خليل (أحمد خليل)، "تاريخ الأفكار السياسية"، كتاب الفكر العربي 8، معهد الإنماء العربي، الطبعة الأولى، بيروت 1984.
- سرور (أحمد فتحي)، "العالم الجديد بين الاقتصاد والسياسة والقانون"، دار الشروق، الطبعة الثانية، مصر 2005.
- سعدي (محمد)، "مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام"، سلسلة أطروحات الدكتوراه (58)، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت 2006.
- فيبر (ماكس)، "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية"، ترجمة: محمد علي مقلد، مركز الإنماء القومي/ مشروع مطاع صفدي للينابيع III، بيروت دون تاريخ نشر.
- كلاين (نعومي)، عقيدة الصدمة: صعود رأسمالية الكوارث، ترجمة نادين خوري، شركة المطبوعات للتوزيع والاستيراد، الطبعة 4، بيروت 2017.
- مارتين (هانس بيتر)، شومان (هارالد)، "فخ العولمة: الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية"، ترجمة عدنان عباس علي، سلسلة عالم المعرفة، العدد 238، الكويت، أكتوبر 1998.
- نجير وودز، "الاقتصاد السياسي للعولمة"، ترجمة أحمد محمود، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة رقم 575، الطبعة الأولى القاهرة 2005.
- المقالات والدوريات:
- أبراش (إبراهيم)، "في عصر العولمة تتجدد تساؤلات عصر النهضة"، المستقبل العربي، السنة 29، العدد 337، مارس 2007، ص.ص 6-46.
- آش (تيموثي جارتون)، "هل بريطانيا أوروبية؟"، ترجمة: بدر الرفاعي، الثقافة العالمية، العدد 112، مايو يونيو 2002، ص.ص 20-35.
- الصديقي (سعيد)، "الإقليمية والتحديات الجديدة"، المستقبل العربي، العدد 332، أكتوبر 2006، ص.ص 120-132
- شحاتة (دينا)، "الليبرالية: نظرة نقدية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 132، أبريل 1998، ص.ص 47-49
- شنابر (دومنيك)، "الجدل الأوروبي بشأن المواطنة"، ترجمة أحمد محمود، الثقافة العالمية، العدد 89، يوليو-أغسطس 1998، ص.ص 41-58

- الفارس (عبد الرزاق فارس)، " العولمة ودولة الرعاية في أقطار مجلس التعاون"، المستقبل العربي، السنة 26، العدد 302، أبريل 2004، ص.ص 55-75.
- عبد الله (عبد الخالق)، " العولمة: جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها"، عالم الفكر، السنة 28، العدد 2، أكتوبر- ديسمبر 1999، ص.ص 67-72.
- مصطفى (هالة)، " العولمة... دور جديد للعولمة"، مجلة السياسة الدولية، العدد 134، أكتوبر 1998، ص.ص 43-47.
- نعمان (عصام)، " مواجهة الهجوم الأمريكي الصهيوني في سياق مشروع تحضوي عربي"، المستقبل العربي، السنة 29، العدد 337، مارس 2007، ص.ص 64-77.
- الأطروحات:
- رباحي (أمينة)، " التكتلات الاقتصادية الكبرى في النظام الدولي الجديد": دراسة مقارنة بين أوروبا الموحدة والنافتا"، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية (غير منشورة)، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، الرباط، أكتوبر 1999.

2 - بالفرنسية:

- CASSIN (Bernard) et d'autres, « le G8 illégitime. », % Association pour la Taxation des Transactions financières pour l'Aide aux Citoyens (ATTAC), Editions mille et une nuits, N°48, Librairie Arthème/ Fayard, Paris 2003
- ESAMBERT (Bernard), « La guerre économique », Ecole polytechnique, promotion 1989, Paris Janvier 1991.
- GAUCHON (Pascal)et d'autres, « La triade dans la nouvelles économie mondiale », Presses Universitaire de France, Paris 1992
- Guellec (Jean), « Relations internationales : Naissance du troisième millénaire », Ellipses, Editions Marketing 1994.
- NYE. JR (Joseph. S), « Le leadership américain : quand les règles du jeu changent », Presses Universitaires de Nancy, 1992.
- DE MONTBRIAL (Thierry) & Jacquet (Pierre) (Sous direction), Rapport Annuel Mondial sur le Système Economique et les Stratégies (RAMSES 2000), Editions DUNOD, IFRI, Paris 1999.
- « Mondialisation et inégalités Dossier », Questions internationales, N°22 Novembre- Décembre 2006